

Distr.
GENERAL

S/1994/1322
21 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٩٤٠ (١٩٩٤)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم امتثالا للفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤، الذي طلب فيه المجلس إليّ تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار كل ٦٠ يوما بدءا من تاريخ وزع القوة المتعددة الجنسيات.

٢ - ومما يُذكر أنه، وفقا للفقرة ٦ من القرار نفسه، قُمت في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن (S/1994/1180) عن أنشطة الفريق المتقدم التابع لبعثة الأمم المتحدة في هايتي. وقد شمل هذا التقرير أيضا الكثير من المسائل المتعلقة بتنفيذ ذلك القرار.

٣ - ويعلم مجلس الأمن أيضا، أن الولايات المتحدة الأمريكية ما فتئت تقدم إليه بانتظام، وفقا للفقرة ١٣ من القرار نفسه، تقارير عن أنشطة القوة المتعددة الجنسيات (S/1994/1107) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، و S/1994/1148 المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، و S/1994/1208 المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، و S/1994/1258 المؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤).

ثانيا - عودة الرئيس أريستيد

٤ - في أعقاب وزع القوة المتعددة الجنسيات، عاد الرئيس جان برتران أريستيد إلى هايتي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وفي اليوم نفسه، اتخذ مجلس الأمن، حسبما جاء في الفقرة ١٧ من القرار ٩٤٠ (١٩٩٤)، القرار ٩٤٨ (١٩٩٤) الذي أنهى فيه بالفعل كافة التدابير التي فُرضت على هايتي عملا بالقرارات ٨٤١ (١٩٩٣) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣، و ٨٧٣ (١٩٩٣) المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، و ٩١٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٦ أيار/مايو ١٩٩٤.

٥ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، عيّن الرئيس أريستيد السيد سمارك ميشيل، رئيس الوزراء الجديد. وصدق على تعيينه مجلسا البرلمان في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، كما وافق على برنامج السياسي مجلس الشيوخ بالإجماع في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ومجلس النواب بأغلبية ساحقة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وتولت الحكومة الجديدة مهامها في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

ثالثا - الزيارات التي قام بها الأمين العام وممثلته الخاص

٦ - في الفترة من ٢٣ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، قام السيد الأخضر إبراهيمي ممثلي الخاص، بزيارة إلى هايتي، وكان برفقته مستشاري العسكري، الماجور جنرال موريس باريل، وفريق صغير منتخب من إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلم بالأمانة العامة. واجتمع ممثلي الخاص، خلال مكوثه هناك، بالرئيس أريستيد مرتين، وبعده من المسؤولين الهايتيين الذين يمثلون الحكومة الدستورية والقيادة العليا للقوات المسلحة الهايتية. وعقد السيد إبراهيمي أيضا اجتماعات مع قيادة القوة المتعددة الجنسيات، ومفوض مراقبي الشرطة الدولية وممثل البرنامج الدولي للتدريب وتقديم المساعدة في مجال التحقيقات الجنائية، الذي يتولى حاليا تدريب الشرطة الهايتية. وجرت اتصالات مع طائفة عريضة من ممثلي الدوائر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية الهايتية وكذلك مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الشعبية. وأخيرا التقى السيد إبراهيمي مع أصدقاء الأمين العام المعتمدين لهايتي في بور أو برانس. وخلال المناقشات، أولي الاعتبار للأوضاع القائمة على أرض الواقع، وعملية القوة المتعددة الجنسيات والشروط اللازمة للانتقال من مرحلة القوة المتعددة الجنسيات إلى مرحلة بعثة الأمم المتحدة في هايتي.

٧ - وقد قمت شخصا بزيارة إلى هايتي في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وصحبتني في هذه الزيارة ممثلي الخاص، والأمين العام المساعد روزاريو غرين، والمستشار العسكري الجنرال باريل. ورحب الرئيس أريستيد بي وبوفدي في قصر الرئاسة حيث عقدنا اجتماعا اقتصر علينا نحن الاثنين. ثم انضم إلينا بعد ذلك أعضاء وفدينا في اجتماع موسع. وتناولت مناقشاتنا المصالحة الوطنية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وإنعاش الاقتصاد الهايتي، فضلا عن الانتخابات التشريعية والمحلية الوشيكة. وشملت الموضوعات الأخرى مستقبل قوة الشرطة، وإعادة تشكيل الجيش وإصلاح النظام القضائي. وقد أكدت للرئيس أريستيد أن الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية، ستواصل مساعدة هايتي على تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي والتعمير. كما التقيت بموظفي الأمم المتحدة ورؤساء وكالات الأمم المتحدة في هايتي وبكبار الموظفين في بعثة الأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية، المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في هايتي.

٨ - وقبيل زيارتي إلى هايتي، اجتاحت العاصفة الاستوائية "غوردون" هايتي، وبخاصة منطقة بور أو برانس المتروبولية ومنطقتي الجنوب والجنوب الشرقي من البلد. وقد تسببت العاصفة في هلاك أكثر من ٤٠٠ شخص وألحقت أضرارا بـ ٥٥ ٠٠٠ أسرة، منها ١٥ ٠٠٠ أسرة أصبحت بلا مأوى. وقامت وكالات الأمم المتحدة في هايتي بتجميع ما لديها من موارد خاصة للطوارئ، وأمسى تحت تصرفها الآن قرابة ٣٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لتقديم المعونة للضحايا. وعقدت حكومة هايتي اجتماعا لفرقة عمل خاصة برئاسة وزير الزراعة ومساعدة من وزارتي الأشغال العامة والشؤون الاجتماعية. وتضم فرقة العمل منظمات غير حكومية وجهات مانحة. وسيضطلع بمهام أمانة الفرقة ممثل برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي/إدارة الشؤون الإنسانية في الأمانة العامة. وبناء على طلب منسق الشؤون الإنسانية في هايتي، سيجري وزع فريق خاص من إدارة الشؤون الإنسانية في هايتي للمساعدة في جهود الإغاثة.

رابعا - الأعمال التحضيرية لوزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي

٩ - كما جاء في تقرير المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (S/1994/1180)، يقوم الفريق المتقدم التابع لبعثة الأمم المتحدة في هايتي بتنسيق أنشطته بشكل وثيق مع القوة المتعددة الجنسيات ويواصل اضطلاعهم بمهام رصد عمليات القوة، والتحضير لوزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي بموجب أحكام القرار ٩٤٠ (١٩٩٤). ويبلغ عدد أفراد الفريق المتقدم حاليا ٥١ فردا من العسكريين والشرطة والإداريين.

١٠ - وأفاد الفريق المتقدم بأن القوة المتعددة الجنسيات ما برحت تقوم بمهامها في يسر لتحقيق أهدافها بموجب القرار ٩٤٠ (١٩٩٤)، دون وقوع حوادث تذكر وبقبول واسع وواضح من قبل سكان هايتي. ومع ازدياد نشر القوة المتعددة الجنسيات، يتمتع المراقبون العسكريون أيضا بحرية أكبر في الحركة. ولم يبلغ عن أي عمل من أعمال الترويع أو العنف ضد الأمم المتحدة أو أي وجود دولي آخر. على أنه تقع بعض الحوادث المتفرقة ضد الهايتيين، وخاصة في المقاطعات. ويقال إن معظم هذه الحوادث يتسم بالطابع الجنائي.

١١ - ويقوم أفراد العنصر العسكري والشرطة التابعين للفريق المتقدم أيضا بدور في التخطيط الموقعي للانتقال من مرحلة القوة المتعددة الجنسيات إلى مرحلة بعثة الأمم المتحدة في هايتي. وقد أحرز الموظفون الإداريون تقدما في تقدير الاحتياجات من المعدات والموظفين اللازمين للبعثة. وقد أصدرت تعليمات بإرسال فريق تقني من الإخصائيين في الشؤون الإدارية والسوقيات إلى هايتي للعمل مع الفريق المتقدم في وضع خطط العمليات والسوقيات لوزع أفراد البعثة.

١٢ - وفي تلك الأثناء، يجري في المقرب بشكل ناشط عقد مشاورات مع الحكومات بغية الحصول على مساهمات منها في قوة الشرطة العسكرية والمدنية لبعثة الأمم المتحدة في هايتي، وأنتوي أن أقدم لمجلس الأمن توصياتي في هذا الصدد قريبا.

١٣ - والقضايا البارزة التي يلزم تناولها بالنظر لكفالة الانتقال دون عراقيل من مرحلة القوة المتعددة الجنسيات إلى مرحلة بعثة الأمم المتحدة في هايتي، مثل تدريب أفراد شرطة هايتي، ووضع جدول زمني للانتخابات البرلمانية وتهيئة بيئة آمنة ومستقرة. هذه كلها لا تزال محل مناقشات معقودة في بور - أو - برانس وواشنطن ونيويورك بين أمانة الأمم المتحدة وحكومة هايتي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الأطراف المهمة بالأمر.

١٤ - وتكوين شرطة جديدة في هايتي هو من المسائل التي تشغلنا بشكل خاص. فمع أن تدريب الشرطة الهايتية قد بدأ، سيلزم وقت لكي تبلغ قوة الشرطة هذه القوام اللازم لتنفيذ القانون والنظام بشكل فعال يتسنى للبعثة معه أن تساعد حكومة هايتي الديمقراطية في الاضطلاع بمسؤولياتها في إشاعة ونشر البيئة الآمنة والمستقرة التي سيتم إرساء دعائمها خلال عملية القوة المتعددة الجنسيات.

١٥ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أمر الرئيس أريستيد بفصل وكلاء شرطة الأرياف، أو ما يسمى "برؤساء القطاعات" الذين تم ادماجهم في الجيش بشكل غير مشروع. وأعلنت القيادة العليا لقوات الجيش في هايتي في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ أن أنشطة رؤساء القطاعات قد انتهت. وصدرت التعليمات الى قادة الفروع باستعادة أسلحتهم وذخائرهم وموجوداتهم العامة دون إبطاء. ويتعين على البرلمان الهايتي لإعادة الهياكل المؤسسية والقانونية على المستوى المحلي الى نصابها، أن يعتمد قانونا للحكم المحلي.

١٦ - وقد طلب مجلس الأمن في الفقرة ١٠ من القرار ٩٤٠ (١٩٩٤)، أن تساعد بعثة الأمم المتحدة السلطات الدستورية الشرعية في هايتي على تهيئة مناخ ملائم لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، تجرى مراقبتها، متى طلبت هذه السلطات ذلك، من قبل الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية. وتأسيسا على ذلك، أوفدت الى هايتي في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ فريق انتخابات تابعا للأمم المتحدة لتقييم امكانيات تقديم هذه المساعدة. وقام السيد هوراشيو بونيو، رئيس وحدة الانتخابات التابعة لإدارة عمليات حفظ السلم بزيارة الى هايتي مرة أخرى في ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

خامسا - حقوق الإنسان

١٧ - أعرب مجلس الأمن في قراره ٩٤٠ (١٩٩٤) عن بالغ قلقه لقيام نظام الأمر الواقع في هايتي بطرد أعضاء البعثة المدنية الدولية في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤. ولقد قررت، بالتنسيق مع الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، أن أعيد وزع نواة الموظفين الذي تتألف منهم هذه البعثة والذين تم إجلاؤهم مؤقتا الى الجمهورية الدومينيكية. وقد عادت المجموعة الأولى المكونة من زهاء ٢٠ مراقبا الى هايتي بالفعل. وسوف يزداد قريبا عدد أفراد هذه المجموعة الى ٥٠ موظفا. وأعتزم أن أوصي الجمعية العامة، أيضا بعد التشاور مع الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، بتوسيع الولاية الحالية للبعثة المدنية الدولية وزيادة موظفيها مرة أخرى الى حوالي ٢٣٠ مراقبا، يأتي نصفهم تقريبا من الولايات المتحدة. ومن المقرر أن تنظر الجمعية العامة في هذه المسألة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

سادسا - الانتعاش الاقتصادي

١٨ - ختاماً فإنه وفقاً للقرار ٩٤٠ (١٩٩٤) الذي أكد فيه مجلس الأمن من جديد التزام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة والدعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمؤسسية في هايتي، قام فريق من إدارة الشؤون الإنسانية بزيارة الى هايتي في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بغية وضع قائمة بالاحتياجات الطارئة

الماسة. وجرى هذا الجهد بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وعلاوة على ذلك، سافر فريق مسح مكون من ٣٥ عضوا إلى بور - أو - برانس في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر بغية تحديث برنامج الانتعاش الاقتصادي الطارئ في هايتي. ويقود هذا الفريق مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ويضم ممثلين عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والمستشار الاقتصادي لممثلي الخاص.

سابعاً - توصية

١٩ - أوصى رئيس الفريق المتقدم التابع لبعثة الأمم المتحدة في هايتي بزيادة عدد أفراد الفريق، بما في ذلك المراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة والمخططيين العسكريين التابعين للأمم المتحدة وذلك لزيادة تيسير التخطيط للبعثة، وتحديد الشروط اللازمة للانتقال إلى مرحلتها، والأهم من ذلك، التحضير للانتقال الفعلي إلى هذه المرحلة. ولإنجاز هذه المهام، يلزم توسيع قوام الفريق بدرجة كبيرة. لذا، يوصي مجلس الأمن بأن يأذن بتوسيع الفريق ليصل عدد أفراداه إلى ٥٠٠ شخص لإتاحة تعزيزه تدريجياً حتى يكون على أتم استعداد لدخول الفترة الانتقالية عندما تتسلم بعثة الأمم المتحدة في هايتي مسؤولياتها من القوة المتعددة الجنسيات.
